

# قطاع البنوك السعودي

## التقرير الربعي | الربع الرابع 2025



ارتفع إجمالي صافي الدخل في الربع الرابع 2025 بنسبة 13.0% عن الربع المماثل من العام السابق، حيث استمر نمو صافي الدخل من التمويل، بينما تباطأ الدخل من غير التمويل مقارنة بالأربع القليلة الماضية بالرغم من رغم استمرار نموه بمعدل من خانتين.

محلل مالي أول

فهد قريشي، CFA

+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٣١٥

f.irfan@aljaziracapital.com.sa

## قطاع البنوك السعودي

### التقرير الربعي | الربع الرابع 2025

ارتفع إجمالي صافي دخل قطاع البنوك السعودي في الربع الرابع 2025 بنسبة 13.0% عن الربع المماثل من العام السابق إلى 23.7 مليار ريال سعودي، يدعم من نمو الدخل التمويلي بنسبة 8.3% والدخل من غير التمويل بنسبة 13.8%، وذلك بالرغم من الارتفاع الكبير في المخصصات بنسبة 69.7%. جاء إجمالي صافي أرباح القطاع أعلى من التوقعات بنسبة 2.0%. سجلت خمسة من أصل عشرة بنوك مدرجة أرباحاً تفوقت على متوسط التوقعات، تصدرها البنك السعودي للاستثمار ومصرف الإنماء، حيث تجاوزت أرباحهما التوقعات بنسبة 46.3% (جاء معظمه على الأرجح من أرباح غير متكررة بقيمة 535 مليون ريال من بيع أرض) و6.3% على التوالي. ارتفع الدخل قبل المخصصات للقطاع في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 18.2%. أيضاً، ارتفع صافي القروض والتسهيلات عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 11.8%. بالرغم من ذلك، استقر الإقراض العقاري الشهري خلال الربع عند 5.2 مليار ريال سعودي، مسجلاً بذلك أدنى مستوى في خمس سنوات بانخفاض 48.4% عن الربع المماثل من العام السابق. تم التعويض بأكثر من هذا التباطؤ في إصدارات القروض العقارية من خلال نمو قروض المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي نمت بنسبة 34.2% عن الربع المماثل من العام السابق. ارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 8.7% (انخفاض 0.03% عن الربع السابق) إلى 2,927 مليار ريال سعودي. تراجعت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 290 نقطة أساس كما انخفض عن الربع السابق بمقدار 11 نقطة أساس إلى 80.3%. تحسن معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 24 نقطة أساس و9 نقاط أساس عن الربع السابق إلى 1.03%، كما ارتفع معدل التغطية عن الربع السابق بمقدار 412 نقطة أساس إلى 135.8%. تحسن معدل التكلفة إلى الدخل للقطاع خلال الربع بمقدار 268 نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق و2 نقطة أساس عن الربع السابق إلى 28.6%. جاءت كفاية رأس المال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، وهي كافية أيضاً لتلبية متطلبات هامش رأس المال التحوطي لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB).

ارتفع إجمالي صافي دخل قطاع البنوك السعودي في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 13.0%، يدعم من نمو الدخل التمويلي بنسبة 8.3% والدخل من غير التمويل بنسبة 13.8%، وذلك بالرغم من الارتفاع الكبير في المخصصات بنسبة 69.7%. سجل قطاع البنوك السعودي نمو في إجمالي صافي الدخل للربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 13.0% إلى 23.7 مليار ريال سعودي. وذلك نتيجة لتحسن الدخل من التمويل الذي ارتفع بنسبة 8.3% إلى 31.6 مليار ريال سعودي نتيجة لنمو الاستثمارات والقروض بنسبة 9.0% و11.8% على التوالي. وذلك بالرغم من انخفاض صافي هامش الفوائد بمقدار 11 نقطة أساس إلى 3.0%. ارتفع الدخل من غير التمويل خلال الربع محل المراجعة عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 13.8% إلى 9.2 مليار ريال سعودي، لكنه جاء أبداً من الأرباح الثالث والثاني والأول من نفس العام. حيث جاءت معدلات النمو فيها 18.8% و25.8% و19.1% على التوالي. ارتفعت المصاريف التشغيلية عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 0.1%. بينما انخفض معدل التكلفة إلى الدخل عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 268 نقطة أساس إلى 28.6%. ارتفعت مخصصات القروض في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 69.7% إلى 3.4 مليار ريال سعودي. لتكون بذلك تكلفة المخاطر عند 42 نقطة أساس مقابل 28 نقطة أساس خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

**استمرار نمو القروض بمعدل من خانتين وتباطؤ كبير لإصدارات قروض الرهن العقاري في الربع الرابع 2025:** ارتفع صافي القروض والتسهيلات عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 11.8%. بالرغم من ذلك، جاء الإقراض العقاري الشهري خلال الربع الرابع 2025 عند 5.2 مليار ريال سعودي، مسجلاً بذلك أدنى مستوى في خمس سنوات بانخفاض 48.4% عن الربع المماثل من العام السابق عند 10.0 مليار ريال سعودي. تم التعويض بأكثر من هذا التباطؤ في إصدارات القروض العقارية من خلال نمو قروض المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي نمت بنسبة 34.2% عن الربع المماثل من العام السابق. ارتفعت قروض الشركات (عدا المنشآت الصغيرة والمتوسطة) خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 9.3%. بينما ارتفعت قروض الأفراد (باستثناء التمويل العقاري) بنسبة 1.8%.

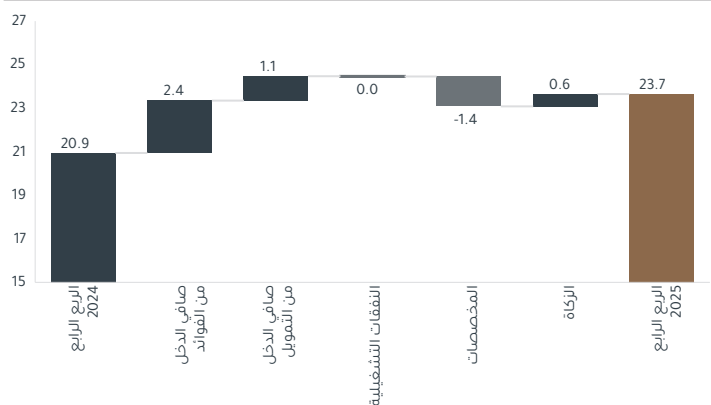
**انخفاض حصة الودائع تحت الطلب في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 455 نقطة أساس:** ارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 8.7% (انخفاض 0.03% عن الربع السابق) إلى 2,927 مليار ريال سعودي. تراجعت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع بمقدار 455 نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق وأقل من الربع السابق بمقدار 140 نقطة أساس إلى 49.0%. سجل **البنك السعودي الأول** أعلى نمو في الودائع للربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 21.1%. يليه **البنك السعودي للاستثمار** بنمو 16.6%. في المقابل، سجل **مصرف الراجحي** و**البنك السعودي الفرنسي** أقل نمو للودائع خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسب 1.9% و5.5% على التوالي.

**ارتفاع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي بشكل كبير عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 2.88 نقطة مئوية، فيما انخفض معدل القروض إلى الودائع النظامي بمقدار 290 نقطة أساس:** ارتفع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنحو 288 نقطة أساس إلى 112.7% (ارتفاع عن الربع السابق بمقدار 151 نقطة أساس). بينما انخفض معدل القروض إلى الودائع النظامي خلال نفس فترة المقارنة بمقدار 290 نقطة أساس (انخفض عن الربع السابق بمقدار 11 نقطة أساس) إلى 80.3%. سجل **البنك الأهلي السعودي** أعلى معدل قروض إلى الودائع عند 115%، فيما سجل **البنك العربي الوطني** أدنى معدل عند 92%. سجل كل من **بنك الرياض** و**مصرف الراجحي** أكبر ارتفاع في معدل القروض إلى الودائع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 8.1 نقطة مئوية و6.9 نقطة مئوية إلى 113% و113% على التوالي. في المقابل، سجل **البنك السعودي الأول** أكبر انخفاض في معدل القروض إلى الودائع بمقدار 4.8 نقطة مئوية إلى 92%.

**استمرار تحسن جودة أصول الائتمان والكفاءة التشغيلية في القطاع:** تحسن معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 24 نقطة أساس و9 نقاط أساس عن الربع السابق إلى 1.03%. فيما ارتفع معدل التغطية عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 412 نقطة أساس و551 نقطة أساس عن الربع السابق ليصل إلى 135.8%. ارتفعت تكلفة المخاطر في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 14 نقطة أساس و18 نقطة أساس عن الربع السابق إلى 42 نقطة أساس. تحسن معدل التكلفة إلى الدخل في القطاع خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 268 نقطة أساس ونقطتي أساس عن الربع السابق إلى 28.6% بسبب ارتفاع الربح التشغيلي عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 9.5%. فيما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 0.1% خلال نفس الفترة.

**جاءت كفاية رأس المال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، وهي كافية أيضاً لتلبية متطلبات هامش رأس المال التحوطي لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB).** تصدر **مصرف الراجحي** القطاع من حيث معدل كفاية رأس المال عند 21.9%. ارتفاع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 164 نقطة أساس. جاء في المرتبة الثانية **البنك السعودي الفرنسي** بمعدل كفاية رأس المال عند 21.4% (ارتفاع بمقدار 159 نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق). حقق **بنك الرياض** أدنى معدل كفاية رأس المال عند 18.4% (انخفاض عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 59 نقطة أساس). يليه **البنك السعودي للاستثمار** عند 19.3%. قرر البنك المركزي السعودي (ساما) رفع هامش رأس المال التحوطي لمواجهة التقلبات الدورية من 0% إلى 1%. نعتقد أن مستويات الشريحة 1 من رأس المال المشترك الحالية كافية لتلبية هذه المتطلبات (بالرغم من عدم الإفصاح الكامل عن تفاصيل هذه المتطلبات حتى الآن). بلغت القيمة الإجمالية للأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك كما في ديسمبر 2025 عند 3,503 مليار ريال سعودي، بالتالي فإن زيادة هامش رأس المال التحوطي (CCyB) بنسبة 1% تعني زيادة قدرها 35.0 مليار ريال سعودي لتلبية متطلبات الشريحة 1 من رأس المال المشترك. ولوضع هذا الرقم في سياقه، فهو يعادل ما يقارب صافي دخل القطاع قبل الضرائب لفترة الأربعة أشهر الماضية فقط. استقرت نسبة الشريحة 1 من رأس المال المشترك كما في ديسمبر 2025 للقطاع ككل عند مستوى جيد بلغ 15.7%.

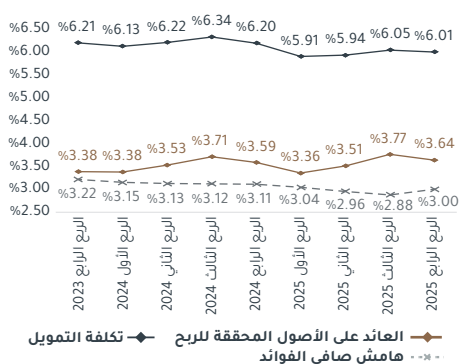
شكل 1: محركات نمو صافي الربح (مليار ريال سعودي)



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

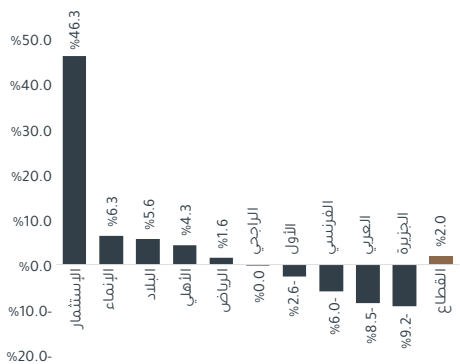
ارتفع إجمالي صافي دخل قطاع البنوك السعودي في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 13.0%، بدعم من نمو الدخل التمويلي بنسبة 8.3% والدخل من غير التمويل بنسبة 13.8%، وذلك بالرغم من الارتفاع الكبير في المخصصات بنسبة 69.7%: حقق قطاع البنوك السعودي في الربع الرابع 2025 أرباحاً قياسية بقيمة 23.7 مليار ريال سعودي، ارتفاعاً عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 13.0% و 0.1% عن الربع السابق. جاء إجمالي صافي أرباح القطاع أعلى من التوقعات بنسبة 2.0%. سجلت خمسة من أصل عشرة بنوك مدرجة أرباحاً تفوقت على متوسط التوقعات، تصدرها **البنك السعودي للاستثمار ومصرف الإنماء**، حيث تجاوزت أرباحها التوقعات بنسبة 46.3% (جاء معظمه على الأرجح من أرباح غير متكررة بقيمة 535 مليون ريال من بيع أرض) و 6.3% على التوالي. في المقابل، سجل كل من **بنك الجزيرة والبنك العربي الوطني** أكبر انخفاض عن توقعات السوق في الأرباح بنسب 9.2% و 8.5% على التوالي. ارتفع الدخل قبل المخصصات للقطاع في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 18.2%. جاء نمو صافي الربح نتيجة لتحسن الدخل من التمويل الذي ارتفع بنسبة 8.3% إلى 31.6 مليار ريال سعودي نتيجة لنمو الاستثمارات والقروض بنسبة 9.0% و 11.8% على التوالي، وذلك بالرغم من انخفاض صافي هامش الفوائد بمقدار 11 نقطة أساس إلى 3.0%. ارتفع الدخل من غير التمويل خلال الربع محل المراجعة عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 13.8% إلى 9.2 مليار ريال سعودي، لكنه جاء أبداً من الأرباح الثالث والثاني والأول من نفس العام، حيث جاءت معدلات النمو فيها 18.8% و 25.8% و 19.1% على التوالي. ارتفعت المصاريف التشغيلية عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 0.1%، بينما انخفض معدل التكلفة إلى الدخل عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 268 نقطة أساس إلى 28.6%. ارتفعت مخصصات القروض في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 69.7% إلى 3.4 مليار ريال سعودي، لتكون بذلك تكلفة المخاطر عند 42 نقطة أساس مقابل 28 نقطة أساس خلال الفترة المماثلة من العام السابق. كان معظم هذا الارتفاع من زيادة مخصصات الديون لدى البنك الأهلي السعودي بواقع 19.8 مرة، بصفة عامة، تحسن العائد على حقوق المساهمين في القطاع خلال الربع الرابع 2025 بمقدار 75 نقطة أساس إلى 16.0% بدعم من اتساع هوامش صافي الدخل بمقدار 1.80 نقطة مئوية عن الربع المماثل من العام السابق إلى 57.93%، مع ارتفاع معدل الرفع (الأصول إلى حقوق المساهمين عند 7.8 مرة مقابل 7.7 مرة في الربع الرابع 2024).

شكل 4: انكماش هامش صافي الفوائد عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 11 نقطة أساس



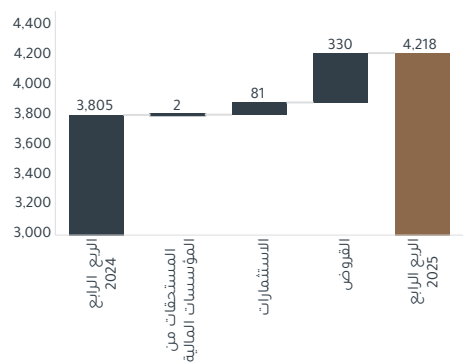
المصدر: تقارير الشركة، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 3: الأرباح الفعلية للربع الرابع 2025 مقابل التوقعات



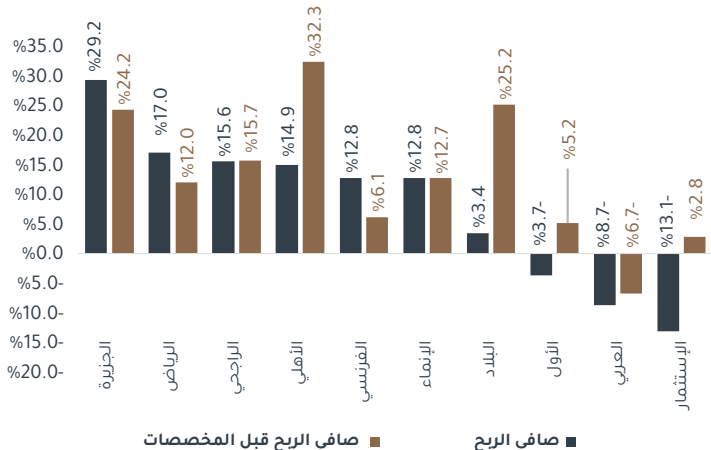
المصدر: تقارير الشركة، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 2: ارتفعت الأصول المحققة للربح بنسبة 10.9% عن الربع المماثل من العام السابق (مليون ريال سعودي)



المصدر: تقارير الشركة، أبحاث الجزيرة كابيتال

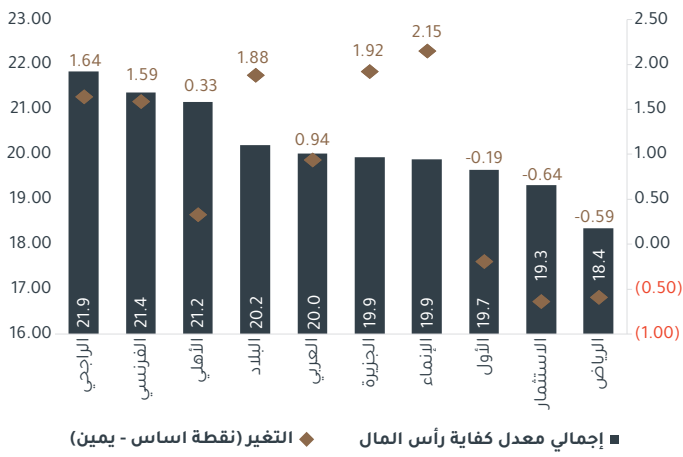
شكل 5: أداء الأرباح للربع الرابع عن الربع المماثل من العام السابق



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

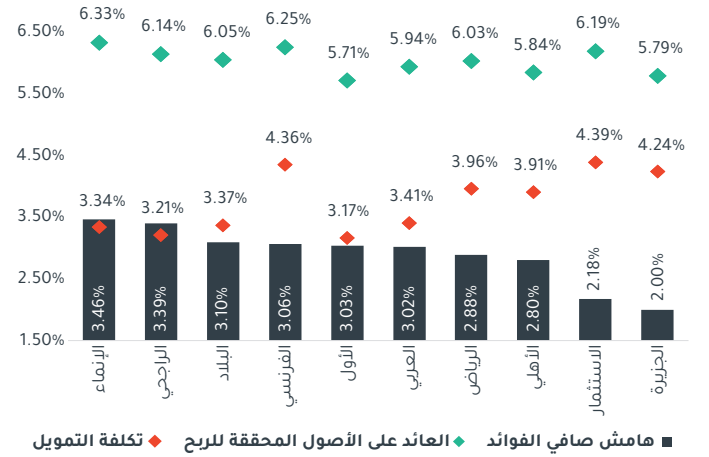
سجل **بنك الجزيرة** أعلى نمو في صافي الدخل خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 29.2% بدعم من نمو الدخل من غير التمويل خلال نفس الفترة بنسبة 77.4%. جاء **بنك الرياض** في المرتبة الثانية من حيث النمو في صافي الدخل خلال نفس فترة المقارنة بنسبة 17.0%. حيث جاء معظم النمو من عكس مخصصات استثمار بقيمة 62 مليون ريال سعودي، وذلك بالمقارنة مع مخصصات استثمار 251 مليون ريال سعودي في الربع الرابع 2024. في المقابل، تعدل الأرباح غير المتكررة لدى **البنك السعودي للاستثمار** من خلال استبعاد مبيعات الأراضي (والتي يُقدَّر أثرها بعد الضريبة بنحو 454 مليون ريال سعودي)، يكون البنك قد سجل انخفاض في صافي الدخل بنسبة 13.1%، وذلك نتيجة لارتفاع مخصصات الديون بنسبة 104%، بالترتيب على أساس ما قبل المخصصات (صافي الدخل المعدل باستبعاد المخصصات)، يكون **البنك الأهلي السعودي** الأفضل أداءً بنمو 32.3% عن الربع المماثل من العام السابق، وذلك نتيجة لانخفاض المصاريف التشغيلية بنسبة 31.4% ونمو صافي الدخل من العمليات الخاصة بنسبة 8.7%. بالإضافة إلى ارتفاع الدخل من غير العمليات بنسبة 16.1%. سجل كل من **البنك العربي الوطني والبنك السعودي للاستثمار** أكبر انخفاض في صافي الربح قبل المخصصات، حيث تراجع الأرباح عن الربع المماثل من العام السابق بنسب 6.7% و 2.8% على التوالي.

الشكل 7: معدل كفاية رأس المال %



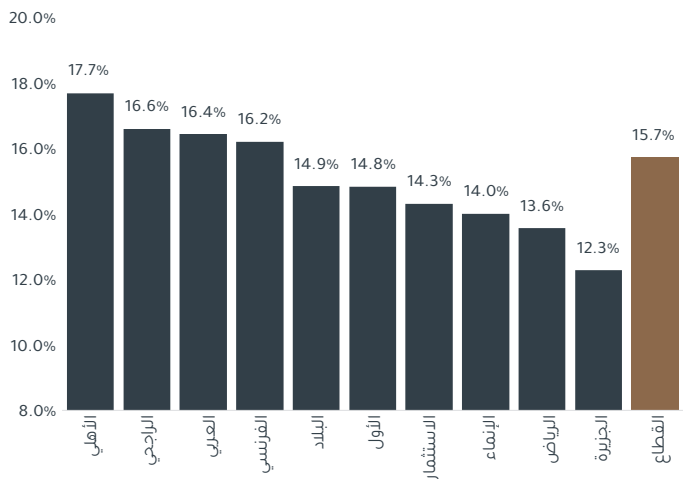
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 6: هامش صافي الفوائد، العائد على الأصول المحققة للدخل، تكاليف التمويل



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 8: نسبة الشريحة 1 من رأس المال المشترك



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

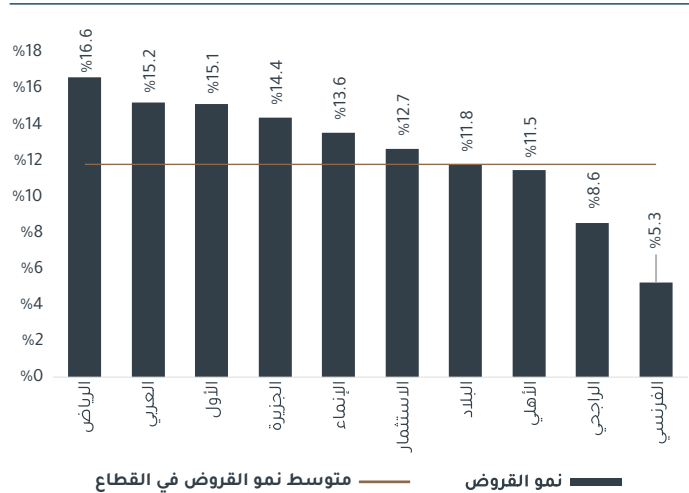
نعتقد أن مستويات الشريحة 1 من رأس المال المشترك الحالية كافية لتلبية هذه المتطلبات (بالرغم من عدم الإفصاح الكامل عن تفاصيل هذه المتطلبات حتى الآن). بلغت القيمة الإجمالية للأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك كما في ديسمبر 2025 عند 3,503 مليار ريال سعودي، بالتالي فإن زيادة هامش رأس المال التحوطي (CCyB) بنسبة 1% تعني زيادة قدرها 35.0 مليار ريال سعودي لتلبية متطلبات الشريحة 1 من رأس المال المشترك، ولوضع هذا الرقم في سياقه، فهو يعادل ما يقارب صافي دخل القطاع قبل الضرائب لفترة الأربعة أشهر الماضية فقط. استقرت نسبة الشريحة 1 من رأس المال المشترك كما في ديسمبر 2025 للقطاع ككل عند مستوى جيد بلغ 15.7%. تشير حساباتنا إلى أنه في حال قيام القطاع بزيادة حقوق الملكية بالتوافق مع رفع هامش رأس المال التحوطي بنسبة 1% (ما يقارب 35.0 مليار ريال)، فإن ذلك سيؤدي إلى أثر سلبي على العائد على حقوق المساهمين يتراوح بين 35 إلى 50 نقطة أساس. بالرغم من ذلك، نعيد التأكيد أنه نظراً للمستويات المرتفعة للشريحة 1 من رأس المال المشترك، فلا توجد حاجة لرفع رأس المال.

**استمرار نمو القروض بمعدل من خانتين وتباطؤ كبير لإصدارات قروض الرهن العقاري في الربع الرابع 2025:** ارتفع صافي القروض والتسهيلات عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 11.8%. بالرغم من ذلك، جاء الإقراض العقاري الشهري خلال الربع الرابع 2025 عند 5.2 مليار ريال سعودي، مسجلاً بذلك أدنى مستوى في خمس سنوات بانخفاض 48.4% عن الربع المماثل من العام السابق عند 10.0 مليار ريال سعودي. تراجعت قروض الرهن العقاري عن الربع السابق بنسبة 14.0% في ظل ترقب الأسواق لمزيد من الوضوح بشأن التغييرات الأخيرة في القوانين المتعلقة بالأراضي البيضاء. بصفة عامة، ارتفع إجمالي التمويل العقاري للأفراد خلال الربع محل المراجعة عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 7.2%.

تم التعويض بأكبر من هذا التباطؤ في إصدارات القروض العقارية من خلال نمو قروض المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي نمت بنسبة 34.2% أو 114 مليار ريال سعودي عن الربع المماثل من العام السابق. ارتفعت قروض الشركات (عدا المنشآت الصغيرة والمتوسطة) خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 9.3%. بينما ارتفعت قروض الأفراد (باستثناء التمويل العقاري) بنسبة 1.8%.

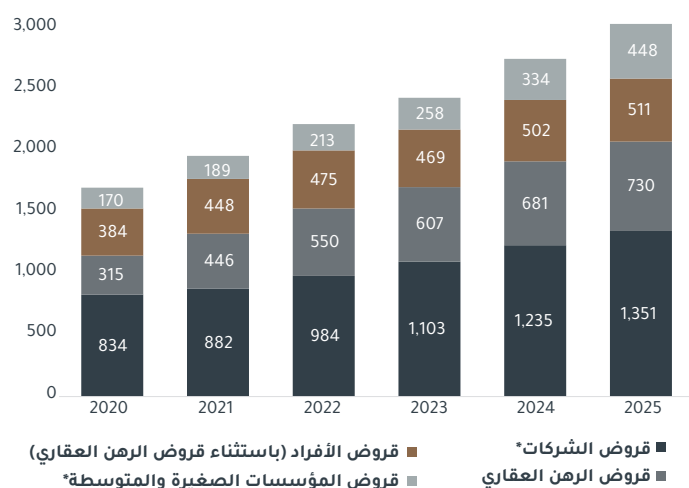
تصدر **بنك الرياض والبنك العربي الوطني** القطاع حيث حققا نمواً في القروض خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسب 16.6% و 15.2% على التوالي. في المقابل، سجل **البنك السعودي الفرنسي** و**مصرف الراجحي** أقل نمو في القروض عن الربع المماثل من العام السابق بنسب 5.3% و 8.3% على التوالي.

شكل 10: نمو القروض للربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق



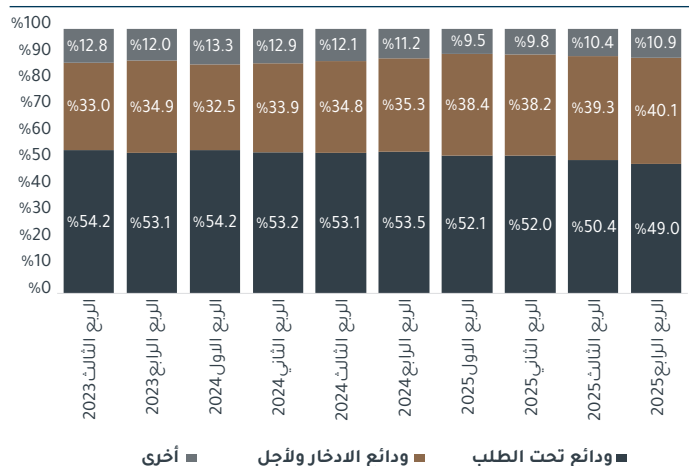
المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

شكل 12: توزيع القروض حسب القطاع (مليار ريال سعودي)



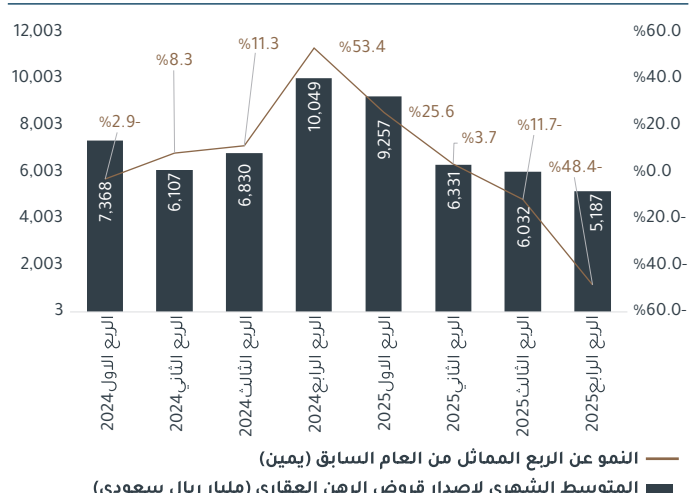
المصدر: ساما، التقارير المالية للشركات، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال، \* الشركات (عدا المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر)، المتوقع للمنتجات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

شكل 13: انخفاض حصة الودائع تحت الطلب بمقدار 455 نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق



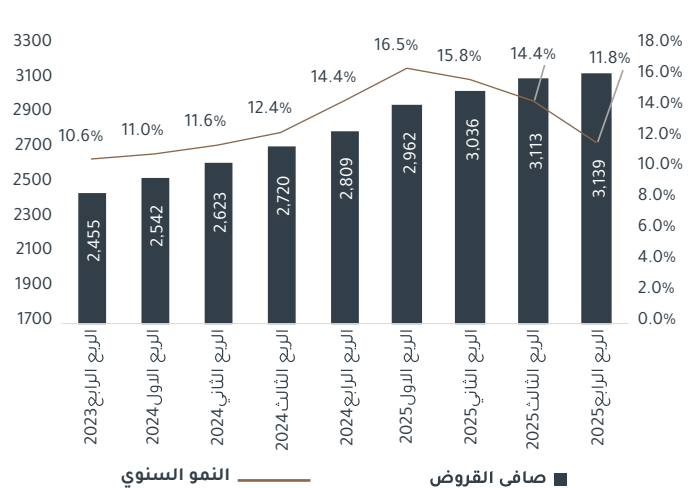
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 9: تباطؤ إصدارات الرهون العقارية (مليون ريال سعودي)



المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

شكل 11: القروض والتسهيلات (مليار ريال سعودي)

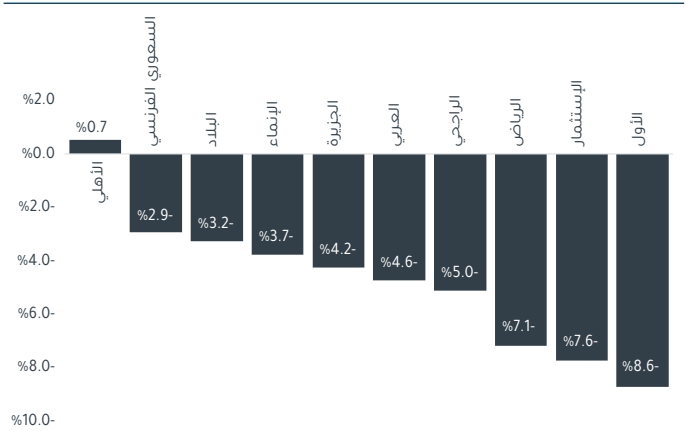


المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، إدارة الأبحاث في الجزيرة كابيتال

انخفضت حصة الودائع تحت الطلب في الربع الرابع من عام 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 455 نقطة أساس: ارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 8.7% (انخفاض بنسبة 0.3% عن الربع السابق) إلى 2,927 مليار ريال سعودي. تراجعت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع بمقدار 455 نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق وأقل من الربع السابق بمقدار 140 نقطة أساس إلى 49.0%.

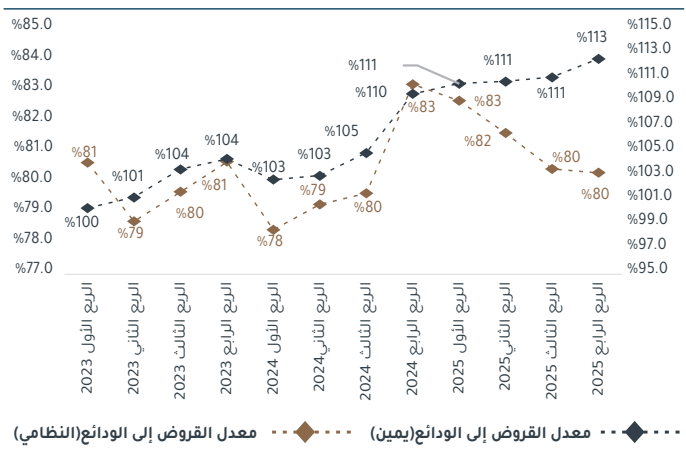
سجل **البنك السعودي الأول** أعلى نمو في الودائع للربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 21.1%. يليه **البنك السعودي للاستثمار** بنمو 16.6%. في المقابل، سجل **مصرف الراجحي** و**البنك السعودي الفرنسي** أكبر تراجع في نمو الودائع خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسب 1.9% و 5.5% على التوالي. استمر تفوق كل من **البنك الأهلي السعودي** و**مصرف الراجحي** من حيث جودة الودائع خلال الربع الرابع 2025، حيث سجل أعلى وزن للودائع تحت الطلب عند 72.8% و 63.1% على التوالي. سجل **البنك السعودي للاستثمار** و**بنك الجزيرة** أدنى معدلات للودائع تحت الطلب في القطاع عند 23.9% و 27.8% على التوالي.

شكل 14: التغير في الودائع تحت الطلب عن الربع المماثل من العام السابق (نقطة مئوية)



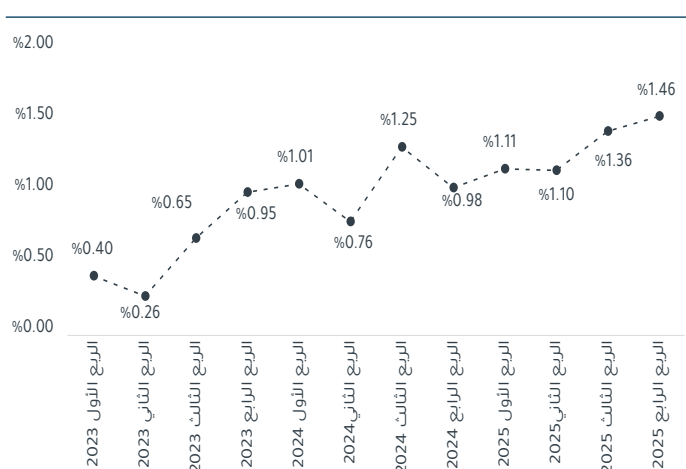
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 15: انخفاض معدل القروض الى الودائع من أعلى مستوياته الأخيرة



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 17: فارق الفائدة على الريال السعودي لأجل 12 شهراً مقارنة بمعدل SOFR



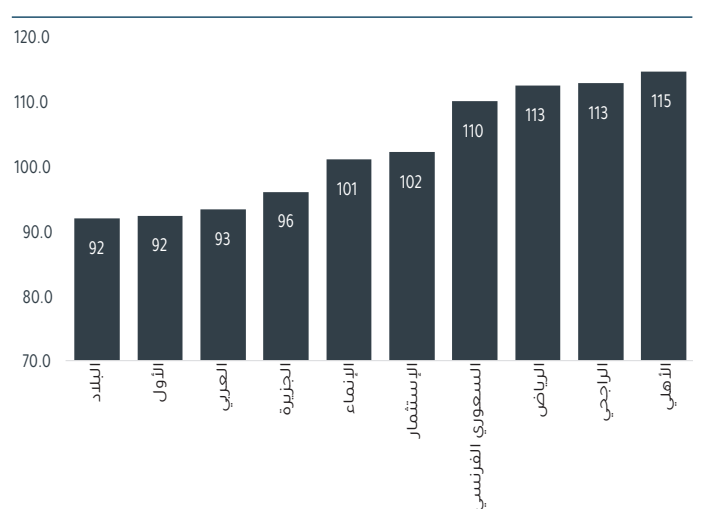
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

من حيث تنوع الودائع، سجل **البنك السعودي الأول** أكبر انخفاض في الودائع تحت الطلب للربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 8.6 نقطة مئوية إلى 42.8%. يليه **البنك السعودي للاستثمار** الذي انخفضت نسبة الودائع تحت الطلب بغير فوائد لديه خلال نفس الفترة بمقدار 7.6 نقطة مئوية إلى 23.9%. في المقابل، حقق **البنك الأهلي السعودي** ارتفاع في حصة الودائع تحت الطلب بغير فوائد عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 0.7 نقطة مئوية إلى 72.8%.

ارتفاع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي بشكل كبير عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 2.88 نقطة مئوية، فيما انخفض معدل القروض إلى الودائع النظامي بمقدار 290 نقطة أساس: ارتفع معدل القروض إلى الودائع الطبيعي خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنحو 288 نقطة أساس إلى 112.7% (ارتفاع عن الربع السابق بمقدار 151 نقطة أساس)، بينما انخفض معدل القروض إلى الودائع النظامي خلال نفس فترة المقارنة بمقدار 290 نقطة أساس (انخفض عن الربع السابق بمقدار 11 نقطة أساس) إلى 80.3%. جاء ارتفاع معدل القروض إلى الودائع بسبب ارتفاع صافي القروض والتسهيلات خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 11.8% وارتفاع الودائع خلال نفس الفترة بنسبة 8.7%. يرجع انخفاض معدل القروض إلى الودائع النظامي إلى إصدارات الصكوك والتي تستمر ضمن الحد النظامي المسموح به. ارتفع الفارق في أسعار الفائدة بين الريال السعودي ومعدل سوفر خلال 12 شهراً الأخيرة إلى أعلى مستوى له منذ عدة سنوات عند 1.46%، نتيجة نقص السيولة في النظام المصرفي.

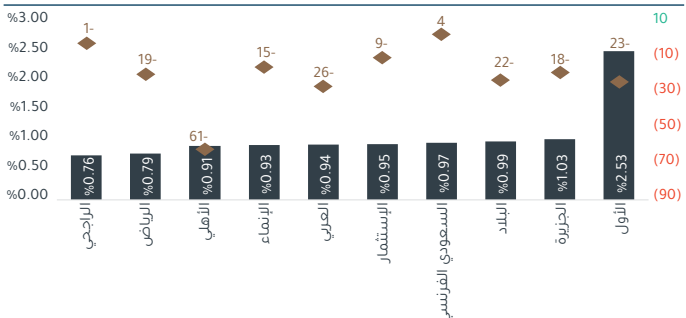
سجل **البنك الأهلي السعودي** أعلى معدل قروض إلى الودائع عند 115%. فيما سجل **البنك العربي الوطني** أدنى معدل عند 92%. سجل كل من **بنك الرياض** و**مصرف الراجحي** أكبر ارتفاع في معدل القروض إلى الودائع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 8.1 نقطة مئوية بـ 6.9 نقطة مئوية إلى 113% و113% على التوالي. في المقابل، سجل **البنك السعودي الأول** أكبر انخفاض في معدل القروض إلى الودائع بمقدار 4.8 نقطة مئوية إلى 92%.

شكل 16: معدل القروض الى الودائع في القطاع (%)



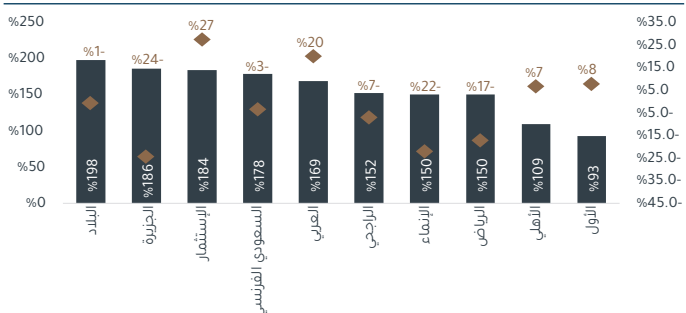
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 18: مصرف الراجحي وبنك الرياض يتصدران القطاع من حيث جودة الأصول



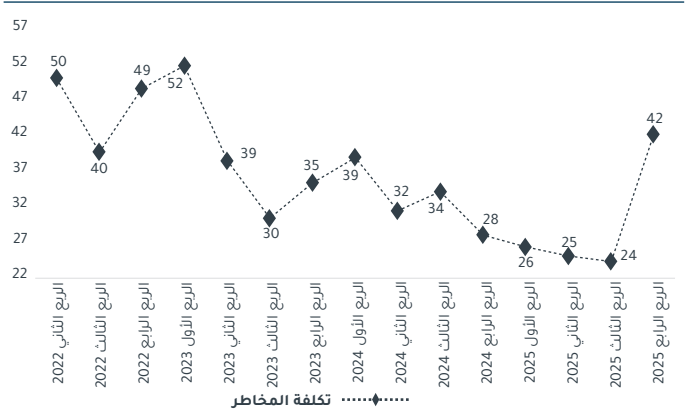
تغير إجمالي معدلات القروض المتعثرة نقطة أساس (يمين) - إجمالي معدلات القروض المتعثرة  
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 19: معدل التغطية



التغير (عن الربع المماثل من العام السابق) بالنقاط المتوية - معدل التغطية  
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 21: تراجع تكلفة المخاطر خلال الربع الرابع 2025 إلى 42 نقطة أساس



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 23: نسبة التكلفة إلى الدخل لكل بنك



التغير - معدل التكلفة إلى الدخل  
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

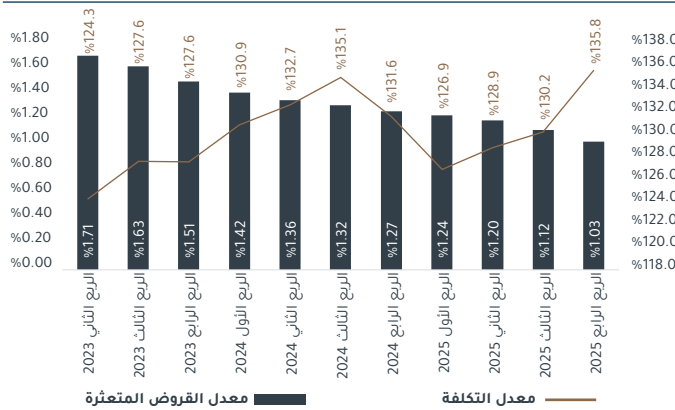
استمرار تحسن جودة أصول الائتمان والكفاءة التشغيلية في القطاع:

تحسن معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 24 نقطة أساس و9 نقاط أساس عن الربع السابق إلى 1.03%. فيما ارتفع معدل التغطية عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 412 نقطة أساس و551 نقطة أساس عن الربع السابق ليصل إلى 135.8%. ارتفعت تكلفة المخاطر في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 14 نقطة أساس و18 نقطة أساس عن الربع السابق إلى 42 نقطة أساس. استمر مصرف الراجحي في تصدر القطاع من حيث جودة الأصول، حيث انخفض معدل القروض المتعثرة عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار نقطة أساس واحدة إلى 0.76%. فيما يستمر البنك السعودي الأول في امتلاك أعلى معدل للقروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الرابع 2025 عند 2.53% على الرغم من التحسن الكبير بانخفاضه بمقدار 23 نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق.

بالنسبة لتغطية القروض المتعثرة، تصدر بنك البلاد وبنك الجزيرة القطاع بمعدل تغطية 198% و186% على التوالي. سجل البنك السعودي الأول والبنك الأهلي السعودي أدنى معدل تغطية بنسب 93% و109% على التوالي. حقق البنك السعودي للإستثمار والبنك العربي الوطني أكبر تحسن في معدل التغطية عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 27 و20 نقطة مئوية على التوالي. فيما سجل بنك الجزيرة ومصرف الإنماء أكبر انخفاض بمقدار 24 و22 نقطة أساس على التوالي خلال نفس الفترة.

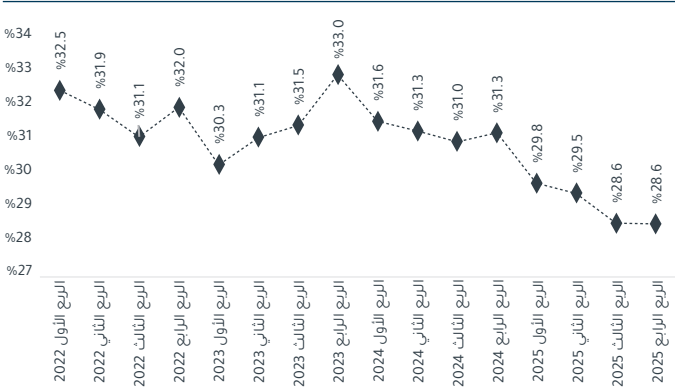
تحسن معدل التكلفة إلى الدخل في القطاع خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 268 نقطة أساس ونقطتي أساس عن الربع السابق إلى 28.6% بسبب ارتفاع الربح التشغيلي عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 9.5% فيما ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 0.1% خلال نفس الفترة. جاء نمو الربح التشغيلي بدعم ارتفاع صافي الدخل من الفوائد عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 8.3% ونمو في الدخل غير التمويلي بنسبة 13.8%.

الشكل 20: المزيد من تحسن جودة الأصول



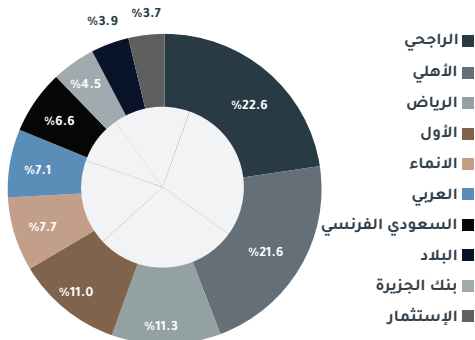
المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

شكل 22: التكاليف إلى الدخل



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

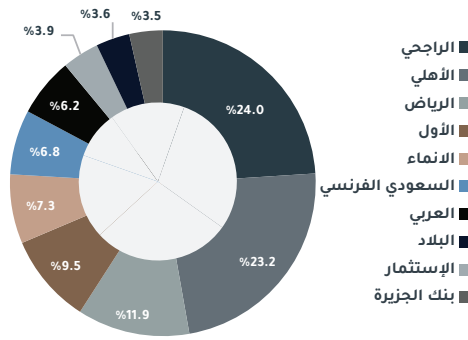
شكل 25: الحصة السوقية للودائع



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

**الحصة السوقية للودائع:** تصدر **مصرف الراجحي** الحصة السوقية للودائع في الربع الرابع 2025 عند 22.6%، انخفاض عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 153 نقطة أساس. حقق **البنك السعودي الأول** و**البنك العربي الوطني** أكبر ارتفاع في الحصة السوقية للودائع في الربع الرابع 2025 بمقدار 111 نقطة أساس و37 نقطة أساس على التوالي عن الربع المماثل من العام السابق، فيما سجل **مصرف الراجحي** و**البنك السعودي الفرنسي** أكبر انخفاض في الحصة السوقية بمقدار 153 نقطة أساس و21 نقطة أساس على التوالي خلال نفس الفترة. ارتفعت حصة البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من إجمالي الودائع في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 158 نقطة أساس إلى 34.9% حيث تصدر **مصرف الراجحي** بحصة 22.6%.

شكل 24: الحصة السوقية للقروض



المصدر: النشرة الشهرية للبنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة كابيتال

**الحصة السوقية للقروض:** تصدر **مصرف الراجحي** بحصة سوقية للقروض 24.0% في الربع الرابع 2025، انخفاض بمقدار 71 نقطة أساس عن الربع المماثل من العام السابق. سجل كل من **بنك الرياض** و**البنك السعودي الأول** أكبر ارتفاع في الحصة السوقية للائتمان في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 50 نقطة أساس و28 نقطة أساس إلى 11.9% و9.5% على التوالي. فيما سجل **مصرف الراجحي** و**البنك السعودي الفرنسي** أكبر انخفاض في الحصة السوقية للقروض عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 71 نقطة أساس و42 نقطة أساس إلى 24.0% و6.8% على التوالي. تراجعت حصة البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من إجمالي القروض في الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 59 نقطة أساس إلى 35.2%، حيث كانت الحصة الأكبر **لمصرف الراجحي** بنسبة 24.0%.

الجدول 1: النسب الرئيسية في الربع الرابع 2025

بنك	نسب الحسابات الجارية CA ratio	التكلفة إلى الدخل (Cost to income)	تكلفة التمويل (Cost of funds)	العائد على الأصول المحقق للربح (RoEAs)	هامش صافي الفائدة (NIMs)	العائد على حقوق المساهمين (RoE)	تكلفة المخاطر (نقطة أساس) CoR (bps)
الراجحي	63%	25.7%	3.2%	6.1%	3.4%	23.1	35
البلاد	57%	42.1%	3.4%	6.1%	3.1%	17.1	24
العربي	46%	37.2%	3.4%	5.9%	3.0%	12.5	32
الجزيرة	28%	51.5%	4.2%	5.8%	2.0%	10.5	36
الرياض	43%	29.2%	4.0%	6.0%	2.9%	16.9	46
الأول	43%	31.9%	3.2%	5.7%	3.0%	13.3	35
السعودي الفرنسي	41%	36.8%	4.4%	6.3%	3.1%	13.1	50
السعودي للإستثمار	24%	39.6%	4.4%	6.2%	2.2%	11.5	58
الانماء	42%	30.2%	3.3%	6.3%	3.5%	18.7	49
الأهلي	73%	19.0%	3.9%	5.8%	2.8%	14.0	53

المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، تقارير البنوك، أبحاث الجزيرة

رئيس إدارة الأبحاث - الأوراق المالية  
جاسم الجبران  
+966 11 2256248  
j.aljabran@aljaziracapital.com.sa

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مغلقة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت إشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة أصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الإدارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استثمارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

1. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
2. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. و الأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
3. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدة 12 شهراً. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص 10% عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الأثني عشر المقبلة.
4. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معقّب بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

## إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته/رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات أو تصفيتها جزئياً أو كلياً. إن الأوراق المالية والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتقنين هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبينة عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الاتفاقيات المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعلياً. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. بعض الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم. الجزيرة كابيتال أو موظفيها أو أحد أعضاء مجلس إدارتها أو أكثر من الشركات التابعة أو عملائها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول المشار إليها في هذا التقرير. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر. ما عدا أولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.